بين الحيضتين وكذلك لو حاضت الصغيرة في عدتها لم تحتسب
بالطهر قبل الحيض من عدتها في احد الوجهين والحكم في الحامل
كالحكم في الصغيرة لان زمن الحمل كله قرء واحد في احد
الوجهين اذا قلنا الاقراء الاطهار والوجه الاخر ليس
بقرء على كل حال ان كانت اليسه فقال القاضي تطلق واحده
على كل حال لانه علق طلاقها بصفه تستحيل فيها فلغت الصفة
ووقع بها الطلاق كما لو قال لها انت طالق للبدعه واذا
طلقت الحامل في حال حملها بانت بوضعه لان عدتها تنقضي
به فلم يلحقها طلاق اخر فان استانف نكاحها او راجعها قبل
وضع حملها ثم طهرت من النفاس طلقت اخرى ثم اذا حاضت
ثم طهرت وقعت الثالثه فصل فان قال انت طالق للسنه
ان كان الطلاق يقع عليك للسنه وهي في زمن السنه طلقت بوجود
الصفه وان لم يكن في زمن السنه لخلت الصفه فلم يقع حال لان
الشرط ما وجد وكذلك ان قال انت طالق للبدعه ان كان
يقع عليك للبدعة ان كانت في زمن البدعة وقع والا لم يقع
حال فان كانت ممن لا سنه لطلاقها ولا بدعه فذكر القاضي
فيها احتمالين احدهما لا يقع في المسئلتين لان الصفه ما وجدت
فاشبه ما لو قال انت طالق ان كلمت هاشميه ولم تكن كلمتها هاشميه
والثاني يطلق لانه شرط لوقوع الطلقه شرطا مستحيلا
فلغى كما لو قال انت طالق للسنه والاول اشبه ووقوع الطلاق للشافعيه
وجها لكن بين فصل وان قال انت طالق احسن الطالق

اواجمله

او اجمله او اعدله او اكمله او افضله او قال الطلقه حسنه
او اعدله او سنيه كان ذلك كله عبارة عن طلاق السنه وبه قال الشافعي وقال
محمد بن الحسن اذا قال اعدل الطلاق او احسنه ونحوه كقولنا وان قال طلقه
سنيه او عدله وقع الطلاق في الحال لان الطلاق لا يتصف
بالوقت والسنه والبدعه وقت فاذا وصفها بما لا يتصف به
سقطت الصفه كما لو قال لغير المدخول بها انت طالق طلقة رجعيه
او قال لها انت طالق للسنه وللبدعه ولنا ان ذلك عباره
عن طلاق السنه ويصح وصف الطلاق بالسنه والحسن للمرأة في ذلك
الوقت موافقا للسنه مطابقا للشرع فهو كقوله احسن الطلاق
وان طلقه رجعيه لان الرجعيه لا تكون الا في غير ولا عدة
لها فلا تحصل ذلك بقوله فان قال نويت بقولي للعدد الطلاق
وقوعه في حال الحيض لانه اشبه باخلافها القبيحه ولم ارد
الوقت وكانت في الحيض وقع الطلاق لانه اقرار على نفسه بما
فيه تغليظ وان كانت في حال السنه دين فيما بينه وبين الله
تعالى وهل يقبل في الحكم على وجهين كما تقدم فصل
فان عكس فقال انت طالق افسخ الطلاق واسمحه والخشه او انه
او اردأه حمل على طلاق البدعه فان كانت في وقت البدعة
والا وقف على مجيء زمان البدعه وحكي عن ابي بكر انه يقع الثلث
ان قلنا ان جمع الثلث بدعه وينبغي ان يقع الثلث في وقت البدعه
ليكون جامعا للبدعتي الطلاق فيكون افسخ الطلاق فان نوى به ذلك
غير طلاق البدعه نحو ان يقول انما اردت طلاقا افسخ الطلاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)